بحضور الدكتورة شيخة المسند وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة

كلية الإدارة والاقتصاد تعقد ندوة لنصرة الرسول صلى الله عليه وسلم

أ. د. شيخة المسند تتوسط حضور الندوة

د. القره داغي

■ غنوة علواني

في اطار حملة الدفاع عن الرسول الكريم محمد صلوات الله عليه وسلامه، وفي اطار الحملة الشرسة التي شنتها الصحف الدنماركية التي تطاولت على نبينا الأعظم من خلال رسوم الكاريكاتير التي نشرتها. فقد عقد نادي الطلبة بكلية الإدارة والاقتصاد ندوة لنصر الرسول الكريم قدمها كل من السيد بشير يوسف الكحلوت خبير اقتصادي والدكتور علي القره داغي الأستاذ في جامعة قطر.

وقد شهد الندوة سعادة الدكتورة شيخة المسند رئيسة جامعة قطر والدكتور محمد النجداوي عميد كلية الإدارة والاقتصاد وعدد من مسؤولي الجامعة وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارية، وبداية تحدث الدكتور النجداوي قائلاً: يطيب لي باسم الطلاب والطالبات والهيئة التدريسية والإدارة واسمي الشخصي أن أرحب بكم وأشكركم لحضور هذه الندوة، وانني وبشكل خاص أشكر وأقدر طالباتنا وطلابنا في نادي طلبة كلية الإدارة والاقتصاد على الجهود الجبارة التي بذلوها لتنظيم هذه الندوة، أبنائي وبناتي.. نحن فخورون بكم كل الفخر.

وشدد على ضرورة الدفاع عن رسولنا الكريم من الحملات الشرسة التي تشن عليه.

وها نحن اليوم يا إخوتي نلتقي لصد هجمة لئيمة وغير مبررة على خير الخلق أجمعين نبينا العظيم، ومن خلاله على ديننا الحنيف. ولكننا يا إخوتي قادرون بالحكمة والالتزام أن نرد لهم كيدهم.

نصرة الرسول

ونيابة عن نادي الطلبة تحدث الطالب محمد بن حمد آل ثاني رئيس نادي الطلبة الذي أكد من جانبه ان الإساءة لدين الله، و لكتاب الله، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم ولعقيدة التوحيد، أمر لا يمكن السكوت عليه، فهو خط أحمر، لأنه يمس عقيدة المليار وثلاثمائة مليون مسلم يعيشون على وجه الأرض، وما حدث في الدنمارك من الاستهزاء والسخرية برسول الله صلى الله عليه وسلم، أمر غاية في السوء، ومس لمشاعر أمة الإسلام، شعوباً وحكومات وأفراداً ومؤسسات، ولذلك جاء التحرك الرسمي والشعبي على كافة المستويات لإدانة هذا العمل الإجرامي الخطير، الذي يمس الأديان السماوية، وينال من العقائد، خاصة أن الحكومة الدنماركية رفضت الاعتذار، عندما قدم لها الدبلوماسيون العرب والمسلمون طلباً بالاعتذار الرسمي، وأصرت الصحيفة التي نشرت الكاريكاتيرات المسيئة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، على المضي قدماً في نهجها المسيء، ولم تبال بمشاعر المسلمين، ولا باحترام الأديان السماوية.

وقال: فكان الرد الشعبي في جميع الدول الإسلامية أفراداً ومؤسسات هو مقاطعة المنتجات الدنماركية، وكانت الحملة الشعبية الواسعة لمقاطعة البضائع الدنماركية عن طريق إلقاء الخطب أو المحاضرات، أو عقد الندوات واستخدمت فيها شبكة الإنترنت والهواتف النقالة الأمر الذي زاد من وتيرة المقاطعة، حيث إن هذا الأمر ألا وهو المقاطعة الاقتصادية يمثل الحل الأفضل لردع تلك الدول التي لا تقوم أسسها ومبادؤها إلا على المصالح الاقتصادية.

ولكن بفضل الله تعالى أتت تلك الحملة بنتائجها فقد تكبدت الشركات الدنماركية الخسائر التي تجاوزت الملايين من الدولارات في هذه الفترة القصيرة، وحذر مطلقون اقتصاديون دنماركيون من أن المقاطعة العربية والإسلامية لمنتجات شركات بلادهم تكبدها خسائر تصل إلى مليون دولار يومياً.

وأوضح الخبراء ان الشركات الدنماركية مهددة بخسارة نحو 1,6 مليار دولار سنويا جراء المقاطعة.

والآن تأتي الصحيفة الدنماركية لتعبر عن ندمها بعد الرفض التام قبل المقاطعة بقول: إنها لم تكن لتنشر هذه الرسوم لو عرفت مسبقاً بالعواقب.

فلنستمر على هذا النهج حتى نقطف الثمرة بإصدار قانون دولي يمنع ويحرم الإساءة لجميع الأنبياء والرسل.

المقاطعة أولاً

ثم تحدث السيد بشير يوسف الكحلوت الذي أكد أن المقاطعة الاقتصادية هي أحد أساليب المقاومة التي جربتها شعوب قبلنا، كما في الهند واليابان، وحققت بها نتائج جيدة في مواجهة المستعمرين أو المنتصرين عليها في الحروب. وفي عالمنا العربي مارسنا المقاطعة ضد المنتجات الغربية في مناسبات عديدة وضد إسرائيل لسنوات طويلة، وقد نجحنا كعرب في تحقيق أهدافنا من وراء المقاطعة في حالات معينة، ولكننا فشلنا في تحقيق النتائج المرجوة في أماكن وظروف أخرى.

وقال: لقد مارست دولنا العربية سلاح المقاطعة ضد إسرائيل منذ عام 1948، ورغم ان هذه المقاطعة لم تقض على إسرائيل، فإنها عملت على إبقاء الكيان الإسرائيلي لسنوات طويلة عالة على معونات الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، كما ساهمت في حفظ اقتصاداتنا العربية من هيمنة وسيطرة المصالح الإسرائيلية عليها. وجربت الدول العربية سلاح المقاطعة البترولية ضد الولايات المتحدة عام 1973، وكان من نتيجة ذلك ان ارتفعت أسعار النفط بقوة في تلك الفترة فيما عرف يومها بصدمة أسعار النفط الأولى.

الكحلوت: سلاح المقاطعة سيكون له تأثير على الاقتصاد الدنماركي

المتحدثون بالندوة

القره داغي: ديننا الإسلامي الحنيف رمز لتقدم الأمم

د. محمد النجداوي

يوسف العبادي

وعلى المستوى الشعبي، مارست نقابات عمال الموانئ العربية في عام 1961 مقاطعة تحميل وتفريغ السفن الأمريكية في الموانئ الغربية عندما قرر العمال الأمريكيون مقاطعة السفينة المصرية كليوباترا في نيويورك، فكان أن تراجع الامريكيون عن غطرستهم وتعاملوا مع كليوباترا حسبما يقتضيه الواجب. كما مارس الشعب العربي في مصر منذ عام 1979 مقاطعة ذاتية ضد البضائع الإسرائيلية وضد ونجحت هذه الجهود في إبقاء السلام مع إسرائيل فاترا وباهتاً.

وتنادت الشعوب العربية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية بعد ان تفجرت انتفاضة الأقصى عام 2000، ولكن المقاطعة لم تستمر ولم تنجح بالتالي في إحداث المساندة المطلوبة للشعب الفلسطيني.

مؤكداً انه وفي المقابل مورست المقاطعة الاقتصادية ضد بلداننا العربية في مناسبات مختلفة، ونذكر من ذلك المقاطعة الأمريكية ضد مصر في عهد الرئيس جمال عبدالناصر، والحصار الاقتصادي ضد العراق الذي انتهى باحتلاله عام 2003، والمقاطعة الاقتصادية ضد ليبيا التي انتهت بخضوع النظام الليبي لطلبات الدول الغربية، ويجري حالياً التلويح – والتخطيط – بمقاطعة اقتصادية لسوريا. أي إن المقاطعة سلاح ذو حدين، إذ يمكن ان يكون موجعاً ضدنا بقدر ما أنه سلاح في أيدينا لنصرة قضايانا وديننا الإسلامي الحنيف، ونحن هنا اليوم لنتدارس مدى إمكانية نجاح المقاطعة الاقتصادية ضد الدنمارك على ضوء تجاربنا السابقة في هذا المجال على المستويين الرسمي والشعبي، وعلى ضوء ظروفنا الراهنة.

النجداوي: علينا أن نصد الهجمة اللئيمة التي شنت على رسولنا

وأضاف الكحلوت: دعونا في البداية نتعرف بالأرقام على الدنمارك: انها بلد أوروبي صغير إذ لا يتجاوز عدد سكانها 5,5 مليون نسمة، لكنها مع ذلك في مقدمة الدول الفنية في العالم، وهي من حيث الترتيب خامس الدول الأوروبية بمعيار متوسط دخل الفرد، الذي بلغ في عام 2004 مستوى 31,1 ألف دولار أمريكي. وقد بلغ إنتاجها السنوي في تلك السنة 174,4 مليار دولار. وتتمتع الدنمارك بفائض في ميزانها التجاري مع العالم يصل إلى نحو مليار دولار شهرياً، وذلك لأنها تصدر أكثر مما تستورد. والدنمارك عضو في الاتحاد الأوروبي، وعضو في منظمة التجارة العالمية.

ويبدو للوهلة الأولى أن ممارسة المقاطعة ضد الدنمارك أمر هين باعتبار انها بلد صغير ونحن أمة عربية تزيد على 300 مليون نسمة، ومن خلفنا عالم إسلامي، يزيد على المليار مسلم. وهذا الشيء صحيح إذا ما تكلمنا عن المقاطعة الشعبية المعززة بمؤازرة حكومية، ولكنني أظن أن المقاطعة الحكومية غير ممكنة، فضلاً عن أنها غير مجدية في هذا الزمان، مؤكداً ان الزمن قد تغير منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، وما تلاه من إنشاء منظمة التجارة العالمية التي لها قوانينها ونظمها بحيث يصعب على بلداننا التي انضمت إلى المنظمة ان تمارس تحيزاً تجارياً واقتصادياً ضد أي بلد عضو في المنظمة. كما ان الدنمارك عضو في الاتحاد الأوروبي الذي أصبح منذ نهاية القرن الماضي، كياناً اقتصادياً عملاقاً، ولا تستطيع دولنا أن تتخذ إجراءات مقاطعة ضد بلد عضو في الاتحاد الأوروبي وإلا تعرضت لعقوبات من بقية البلدان الأوروبية.

وأشار إلى أن دولنا العربية بحاجة إلى أوروبا بمثل حاجة أوروبا إلينا أو أكثر، فهم يحتاجون منا البترول والغاز وبعض المواد الخام والمنتجات المحدودة، ونحن للأسف مازلنا بحاجة إلى منتجاتهم الصناعية والتكنولوجية العديدة، بدءاً من الهواتف المحمولة في جيوبنا إلى النظارات والساعات التي نلبسها إلى الأدوية التي نتعاطاها إلى السيارات التي نركبها، إلى الأجهزة والمعدات التي نستخدمها في مصانعنا أو بيوتنا. باختصار ان الميزان التجاري العربي في حالة عجز مع أوروبا لكثرة ما نستورده منهم وقلة ما نصدره إليهم.

إن بعض الدول العربية، خاصة في شمال إفريقيا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق تعتمد على المساعدات الأوروبية، وتعول كثيراً للحصول على أفضلية في المعاملة وعلى حق الأولوية لدخول منتجاتها إلى السوق الأوروبي الواسع.

ان النظام العربي السياسي في حالة ضعف وفي حالة تهميش ودفاع عن النفس في وجه الهجمة الأمريكية على المنطقة، ولنتظر في ذلك كيف يحاول السودان لملمة أطرافه في مواجهة دعوات متزايدة لفرض عقوبات اقتصادية عليه، وكيف تمشي سوريا على الأشواك للإفلات مما يدبر لها في السر والعلن. ثم إن إيران من حولنا وهي دولة إسلامية كبرى تكاد تقترب من فرض مقاطعة اقتصادية ضدها بسبب برنامجها النووي. ثم إن المقاطعة الرسمية لكي تكون جادة ومثمرة لابد لها ان تكون جماعية على مستوى العرب والمسلمين، وفي هذا الصدد فإن عقد قمة عربية لاتخاذ قرار ضد الدنمارك يبدو غير ممكن.

أما المقاطعة الشعبية على المستويين العربي والإسلامي فإنها ممكنة وقابلة للتطبيق العلمي إذا ما أحسن التخطيط لها، ومتابعتها وعدم تركها للعشوائية التي تضر ولا تنفع.

فمن خسن الطالع ان وارداتنا من الدنمارك تنحصر غالباً في مجال الأغذية والمشروبات وبعض مواد التجميل، وهي أمور يمكن الاستغناء عنها لصالح بدائل محلية أو من دول أخرى صديقة. ويكفي ان يدقق كل منا في السلعة التي يشتريها قبل أن يضعها في عربة التسوق، كما ان على التجار الذين يستوردون البضائع الدنماركية ان يتوقفوا عن ذلك طواعية قبل أن تكسد البضائع في مخازنهم ويتكبدوا خسائر لا لزوم لها. وتمتلئ منتديات الإنترنت والصحف بقوائم السلع التي يجب مقاطعتها، وأود في هذه المناسبة ان أميز بين نوعين من السلع.

الأول: سلع يتم إنتاجها واستيرادها مباشرة من الدنمارك وأشهرها زبدة اللوربك وجبنة بوك وجبنة فيتا واللنشون ماركة توليب وحليب أنكور ونيدو وغيرها وبعض مواد التجميل مثل صابون وكريم هازا وجل الشعر زانا.

الثاني: منتجات عربية محلية بأيدي عمالنا وباستعمال مواد خام محلية وبترخيص من شركات دنماركية، مثل عصائر شركة كي دي دي الكويتية، وأجبان فيتا السعودية ومعجون طماطم السعودية.

والنوع الأول هو الذي يجب ان تتركز جهود المقاطعة الشعبية عليه حتى يصل تأثيره مباشرة إلى المنتج الدنماركي، أما النوع الثاني فإن مقاطعتنا له تصيب استثماراتنا وعمالنا أولاً بالسوء قبل أن تصيب الدنماركيين، ومع ذلك يجب التقليل من استهلاك هذه السلع لصالح بدائل أخرى محلية.

على أن التأثير المطلوب لا يمكن ان يحدث إلا إذا تضافرت الجهود الشعبية على مستوى العالم الإسلامي وليس العربي فقط، ويكفي ان اشير هنا إلى أن واردات قطر من الدنمارك في عام 2004 كانت في حدود 47 مليون ريال قطري أو أقل من 13 مليون دولار، كما انها في بلد كبير كالسعودية لا تكاد تصل إلى 700 مليون ريال أو 200 مليون دولار أمريكي.

كما انه رغم ضعف النظام العربي الرسمي فإن بامكان بعض الدول على الأقل ان تمارس نوعاً من المساندة للجهود الشعبية من خلال مواقف سياسية معينة وبتقليص حجم الانفتاح الاقتصادي مع الدنمارك كلما كان ذلك ممكنا. وعلى سبيل المثال فإن هناك شركة بترولية دنماركية تعمل في قطر اسمها ميرسك تنتج نفطاً من أحد الحقول البحرية بنظام مقاسمة الإنتاج منذ منتصف التسعينيات في ظل عقود موقعة مع قطر للبترول، ويمكن النظر في عدم تجديد العقود مع الشركة عند نهايته، أو عدم منحها مناطق أخرى للاستكشاف، وينطبق نفس الشيء على إشتركات الدنماركية في بقية دول العالم الإسلامي. وأشار إلى أن خلاصة ما تقدم ان نتيجة المقاطعة ضد الدنمارك كبلد غني تبدو محدودة الأثر بوجه عام لضعف علاقته بالعالم العربي والإسلامي، ولكن استخدام سلاح المقاطعة ضد عدد معين من المنتجات الدنماركية سوف يؤثر ولا شك على صادرات هذه الشركات وقد يوقعها في خسائر وهو ما يجب ان نركز عليه ولكن في هدوء ودون ضجيج. ودعوني أقولها لكم بصراحة، اننا قد نجد أنفسنا في مواجهة مع أوروبا بأكملها ونخسر تأييدها المحدود لبعض قضايانا في مواجهة الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل. وليس من قبيل المصادفة ان تتخير هذه الصهيونية خبيثة اختارت الدنمارك لاحداث فتنة مقصودة لإثارة التشاحن والبغضاء بيننا وبين الأوروبيين، بعد ان وصلت حماس بالانتخابات إلى مقاعد الحكم في فلسطين، وبعد ان نجح الإخوان في فرض أنفسهم على الإشارع السياسي في مصر. نعم هناك من يريد خلط الأوراق، وبالتالي يجب أن نفكر فيما نقوم به ولا تجرنا الانفعالات الزائدة ونفعل ما فعله أهل الشام في دمشق وبيروت من تدمير وخراب للقنصليات الدنماركية. وتظل هناك نقطة مهمة لابد ان ننتبه لها وهي ان بعض بنوكنا ومحافظنا الاستثمارية درجت على جمع مدخرات الناس واستثمارها في أمريكا وأوروبا، ومثل هذه الاستثمارات قد تصل بالضرورة إلى بلد مثل الدنمارك، وعلى لجان الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية وعلى مجالس إدارات الشركات ان تتأكد من عدم حدوث ذلك. ولا أنسى في هذا الخصوص انه في الوقت الذي كان فيه شيوخنا الأفاضل يحثون على مقاطعة المنتجات الأمريكية في عام 2000 كانت بعض البنوك الإسلامية تجمع المدخرات وتوظفها في إستثمارات أمريكية وأسهم أمريكية ضمن محافظ أطلق عليها في حينه داو جونز الإسلامي.

كرامة الأمة

ثم تحدث الدكتور علي القره داغي عن كرامة الأمة وضرورة الاهتمام بدينها والدفاع عن رسولها الكريم، مؤكدا ان الدين الإسلامي هو الدين الذي يعز البشرية ويرفع من شأنها.

وأكد أن بريطانيا لم ترحل عن الهند إلا بعد المقاطعة الاقتصادية، حيث هي السلاح الوحيد للدفاع عن البلاد ضد احقاد الغربيين.

جانب من الحضور